العدد 2023-117

دراسات إقتصادية

واقع وتحديات القطاع الزراعي في الدول العربية

إعداد: جمال قاسم حسن، د. محمد إسماعيل، د. سفيان قعلول، كريم زايدي

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

واقع وتحديات القطاع الزراعي في الدول العربية

إعداد:

جمال قاسم حسن؛ د. محمد إسماعيل؛ د. سفيان قعلول؛ كريم زايدي

يوليو 2023

© صندوق النقد العربي 2023

حقوق الطبع محفوظة

يُعد أعضاء الدائرة الاقتصادية، وأعضاء الدوائر الفنية الأخرى بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراقاً بحثية يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الإلكتروني. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرةً عن وجهة نظر معدي الدراسة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها او إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

للاطلاع على الدراسة:

للاطلاع على الدراسات السابقة :

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 2 971 +
فاكس: 6326454 2 971 +
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
الموقع الإلكتروني: https://www.amf.org.ae

المـــــحتويات

ملخص تنفيذي 1

تمهيد 2

1. الدراسات السابقة 2

2. قطاع الزراعة على مستوى العالم 3

1.2. الطلب المحلي لقطاع الزراعة على مستوى العالم 3

2.2 الفجوة بين إنتاج قطاع الزراعة والطلب على السلع الغذائية والزراعية 4

3.2 تغطية الطلب المحلي من الواردات السلعية 5

4.2. تطورات قطاع صناعات الأغذية 6

3. قطاع الزراعة في الدول العربية 8

1.3. تطورات قطاع الزراعة 8

2.3. نصيب الفرد من قطاع الزراعة 11

3.3. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة 12

4. التجارة الخارجية لمنتجات الزراعية في الدول العربية 13

1.4. التجارة الخارجية للصناعات الزراعية 13

2.4 متوسط كفاية الإمدادات من الطاقة الغذائية 14

5. التحديات التي تواجه قطاع الزراعة في الدول العربية 16

6.**النتائج والتوصيات و آفاق التطوير** 16

الملاحق 18

قائمة المراجع 20

ملخص تنفيذي

أرتفع عجز الفجوة الغذائية في دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية إلى نحو 386 و4.1 و2.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021 على التوالي مقارنة بعام 2020، كنتيجة لانخفاض الإنتاج المحلي وعدم مقدرة الدول على تلبية احتياجات الطلب المحلي. في ذات السياق، نمى قطاع الزراعة في الدول العربية بنحو 1.6 في المائة خلال عام 2021. وأستحوذ القمح ومُنتجاته على أعلى حصة في واردات الدول العربية من الحُبوب، حيث بلغ ما تم استيراده من الأسواق العالمية حوالي 44.3 في المائة من إجمالي واردات الحبوب وذلك بما يعادل حوالي 10.5 مليار دولار أمريكي في عام 2021.

من جانب آخر، يبلغ متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية في الدول العربية حوالي 134 في المائة وهي أعلى من المتوسط العالمي البالغ نحو 123 نقطة مئوية، وتشير الإحصاءات إلى أن متوسط كفاية إمدادات الغذاء في الدول العربية تفوق إحتياجاتها لمتوسط السنوات 2017-2021.

تمهيد

تستحوذ التنمية الزراعية على درجة متقدمة ضمن أولويات السياسات الاقتصادية الكلية في الكثير من برامج الإصلاح الاقتصادي، نظرا للأهمية التي يكتسبها هذا القطاع في توفير مصادر الغذاء والمواد الأولية، وكذا استيعابه لنسبة كبيرة من القوى العاملة التي تبلغ حوالي 29.5بالمائة إجمالي القوى العاملة على المستوى العالمي[1]. لذلك ينبغي عند تصميم السياسات تبني الخطط الاستراتيجية المناسبة، ودراسة أهم العوامل التي تؤثر إيجابياً على هذا القطاع، والنظر في التدابير الأوسع التي تساهم في تطوير الزراعة بوجه عام.

على الصعيد الدولي، تراجع معدل نمو قطاع الزراعة[2] بنحو 2.0 في المائة في عام 2021 مقارنة بنحو 2.6 في المائة في عام 2020، علما وأن حصة هذا القطاع بلغت حوالي 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2021، وهي نسبياً ضعيفة إذا ما قورنت بالأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل القطاع الاستخراجي والصناعات التحويلية وقطاع البنوك والتأمين.

نظراً لأهمية قطاع الزراعة في العديد من الدول العربية، تستهدف هذه الدراسة التعرف على طبيعة هذا القطاع وخصوصياته بالدول العربية ومدى مُساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك التعرف على حجم التجارة الخارجية في الدول العربية من المنتجات الزراعية، والفجوة الغذائية ومتوسط إمداد الطاقة الغذائية، كما تستعرض أهم التحديات التي تواجه الدول العربية في هذا الجانب.

1. الدراسات السابقة

استهدفت دراسة (كرار عبد الغني وعوج بن عمر) [3] قياس أثر النمو الزراعي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1990- 2019)، حيث تم قياس العلاقة بين معدل نمو القطاع الزراعي، وإنتاجية العامل بالقطاع الزراعي والانفتاح التجاري والدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي، ومدى تأثيرها على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستخدما في ذلك منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لإنتاجية العامل في القطاع الزراعي ونمو القيمة المضافة في هذا القطاع والانفتاح التجاري لقطاع الزراعي على المدى الطويل.

استهدفت دراسة (Kuldip Kaur و Shelly Sharma)[4]، التعرف على آثار صناعة تجهيز الأغذية على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات الهند، وتحليل مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الهند في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة تجهيز الأغذية خلال الفترة (2000-2013). إضافة إلى قياس القدرة التنافسية التصديرية لقطاع الاستثمار الأجنبي في المحافظ المالية . أوصت الدراسة بإجراءات وسياسات تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية العالمية لصناعة الأغذية الهندية، وكذلك تسهيل الصادرات وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل تطوير وجعل الهند مركز لتجهيز الأغذية وربطها بشبكة الإنتاج العالمية.

في دراسة (عبد الغفور عوان وعطية علم)[5] لقياس مدى تأثير الإنتاجية الزراعية على النمو الاقتصادي في باكستان، استخدم الباحثان بيانات تغطي الفترة(1972-2021)، مستخدما الانحدار الذاتي الموزع لفترات الإبطاء (ARDL) لتقدير النمو الاقتصادي، وقد شملت المتغيرات كل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و نصيب الفرد من تكوين رأس المال الإجمالي (الاستثمار)، والقوى العاملة ، ومعدل التضخم ، ومؤشر الانفتاح التجاري، والقيمة المضافة لقطاع الزراعة. وقد خلصت الدراسة إلى أن معدل التضخم له تأثير سلبي على النمو

[1] البنك الدولي (2023)، مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومنظمة الأغذية والزراعة (2023)، بيانات الناتج الزراعي.

[2] البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية الاقتصادية.

[3] كرار عبد الغني وعوج بن عمر (2021)، قياس أثر النمو الزراعي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990- 2019، مجلة التنظيم و العمل.

[4] FDI and Exports of India, Pacific Business Review International, Volume 7, Issue 12.

[5] Abdul Ghafoor Awan, and Atteqqa Alam (2022), Impact of Agriculture Productivity on Economic Growth: A Case Study of Pakistan, IISTE ISSN 2224-6096 (Paper) ISSN 2225-0581 Vol.5, No.7, 2015.

الاقتصادي، في حين أن جميع المتغيرات الأخرى كان لها أثر أيجابي، كما خلصت الدراسة إلى أن قطاع الزراعة يساهم بدرجة كبيرة في النمو الاقتصادي، أشار الباحثين أنه ينبغي على الحكومة الاهتمام بتعزيز مهارات العاملين في القطاع الزراعي وزيادة المستوى التعليمي لهم.

في دراسة أخرى (كاميل سرتوغلو وآخرون، 2017)[6]، حول مدى مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي لنيجيريا، استخدم الباحثين نموذج تصحيح الخطأ (Vector error correction model) لبيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (1981 – 2013). تبين أن الناتج الزراعي له أثر إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، وقد أوصى الباحثين أن تقوم الحكومة بتنويع وتعزيز المزيد من المخصصات لميزانية القطاع الزراعي.

2. قطاع الزراعة على مستوى العالم

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية ومُحركاً رئيساً للنمو الاقتصادي في العديد من الدول، حيث يعمل هذا القطاع على تحقيق الوفورات من المنتجات والمواد الأولية الزراعية التي تدخل في صناعة المنتجات الغذائية. وتجدر الإشارة الى انه بشكل عام يستلزم من الدول التقدم في القطاع الانتاجي السلعي والتوجه نحو التغيير الهيكلي للأنشطة الصناعية بما فيها صناعة الأغذية التي تعتبر في غاية الأهمية لعديد من الدول، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي في بقية الأنشطة الاقتصادية، وتحقيق مستويات دخل أعلى وتوفير سبل العيش المستدامة.

1.2. الطلب المحلي لقطاع الزراعة على مستوى العالم

وفقًا لتقرير الأمم المتحدة، يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم حوالي 8.5 مليار شخص بحلول عام 2030، نتيجة للزيادة السكانية بنحو 69 مليون شخص سنوياً، ذلك بافتراض أن مستويات الخصوبة في دول العالم ستستمر كما هي عليه في عام 2022[7]، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم حوالي 9.7 مليار بحلول عام 2050. بالتالي ستشكل الإمدادات الغذائية تحديًا متزايدًا خلال السنوات القادمة، خاصة مع الزيادة التصاعدية للسكان واتجاهات المستهلكين بسبب المخاوف بشأن مدى توفر الأكل والنظام الصحي والإنتاج المُستدام، بما يؤدى إلى تحولات كبيرة في الطلب، وهذا بدوره سيكون له تأثير على الإمدادات الغذائية التي تتطلب زيادتها خلال السنوات القادمة وكذلك زيادة فعاليتها في إطار القيود التي يمثلها توافر الموارد الطبيعية والتقنيات الحديثة الحالية، جدول (1).

جدول 1. إسقاطات السكان في العالم وبعض الأقاليم 2022-2050

السنوات	العالم	أفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	أمريكا الشمالية
2022	7,975	1,427	4,723	744	660	377
2025	8,192	1,530	4,816	741	675	383
2030	8,546	1,711	4,959	737	698	393
2035	8,879	1,899	5,079	730	717	403
2040	9,188	2,093	5,176	723	732	411
2045	9,468	2,290	5,249	714	743	417
2050	9,709	2,485	5,293	703	749	421

المصدر: الأمم المتحدة (2023)، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان.

[6] Kamil Sertoğlu and others (2017), The Contribution of Agricultural Sector on Economic Growth of Nigeria, International Journal of Economics and Financial Issues, ISSN: 2146-4138

[7] الأمم المتحدة، دائرة الإحصاء، شعبة السكان.

يمثل النمو السكاني في الدول الفقيرة تحديًا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة خلال الأعوام القادمة خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع، وتوسيع وتحديث الأنظمة الصحية والتعليم، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. من جانب آخر، تختلف أهمية قطاع الزراعة في الاقتصادات الوطنية اختلافًا كبيراً بين الدول، حيث مَثل هذا القطاع حوالي 43.5 في المائة من إجمالي الناتج العالمي لقطاع الزراعة في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في عام 2021، في حين تنخفض هذه النسبة في الدول العربية ودول الإتحاد الأوروبي إلى نحو 3.4 و5.4 في المائة من في عام 2021.

شكل (1): القيمة المضافة لقطاع الزراعة لبعض الأقاليم من إجمالي القيمة المضافة العالمية لقطاع الزراعة

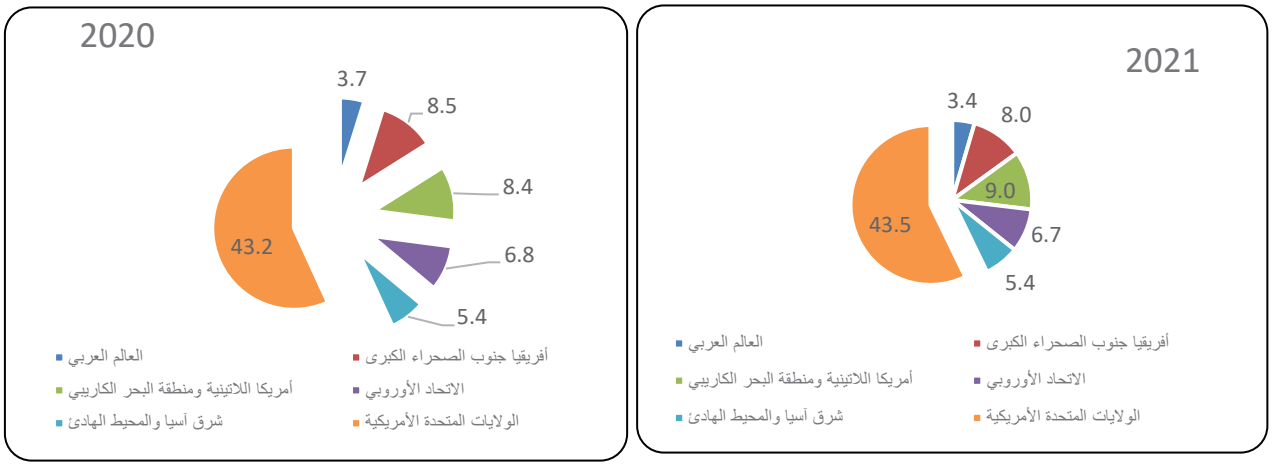

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لبيانات البنك الدولي (2022)، مؤشرات التنمية العالمية.

في هذا الإطار أشار تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة[8]، إلى أن استهلاك السلع الزراعية يختلف من دولة لأخرى وذلك باختلاف الوضع الإنمائي في كل دولة، حيث يتوقع أن ترتفع حصة المُنتجات الغذائية خاصة في الدول منخفضة الدخل إلى نحو 75 في المائة بنهاية عام 2031 من المنتجات الزراعية على المستوى االعالمي.

بالمقابل يتوقع أن ترتفع حصة الأغذية من المنتجات الحيوانية في العالم مُقارنة بالمنتجات الزراعية، بسبب أن المنتجات الحيوانية تتضمن سُعرات حرارية أعلى من المُنتجات الزراعية، كما أن الإنتاج الحيواني يتأثر بدرجة مرونة أعلى من الإنتاج النباتي خاصة مع التغيرات المناخية، وعليه يتوقع أن يبلغ الاستهلاك المباشر للأغذية حوالي 36 في المائة من إجمالي الاستهلاك العالمي في عام 2031.

2.2 الفجوة بين إنتاج قطاع الزراعة والطلب على السلع الغذائية والزراعية

تباينت فجوة السلع الغذائية الأساسية والمواد الزراعية الأولية في أقاليم العالم خلال عام 2021، حيث شهد بعضها عجز في الإنتاج المحلي، مما أستدعى استيرادها من الأسواق العالمية وقد ترتب على ذلك ضغوط مالية في جانب الموازنة العامة لتلك الدول. من جانب آخر، أدى التفاوت بين الإنتاج المحلي للسلع الغذائية الأساسية والمواد الزراعية الأولية والطلب عليها إلى إنخفاض درجة الإكتفاء الذاتي في بعض الدول خلال عام 2021.

[8] منظمة الزراعة والأغذية العالمية (2022)، لجنة مشكلات السلع، التوقعات الزراعية المتوسط الأجل للفترة (2022-2031) والقضايا المستجدة.

تشير الإحصاءات، إلى ارتفاع عجز الفجوة الغذائية في دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية بنحو 386 و4.1 و2.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021 على التوالي، بسبب انخفاض مستويات الإنتاج المحلي وعدم المقدرة على تغطية احتياجات الطلب المحلي.

جدول 2. الفجوة بين إنتاج قطاع الزراعي والطلب المحلي على السلع الغذائية والزراعية (مليار دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021
العالم العربي	3.0	2.2	12.0	2.7-
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	229.2	244.8	266.6	270.4
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	210.4	207.3	215.3	252.2
الاتحاد الأوروبي	336-	324.1-	326.5-	386.1-
الولايات المتحدة الأمريكية	5.8	1.7-	13.8	4.1-
شرق آسيا والمحيط الهادئ	819.4	858.3	980.1	1047.6
العالم	1560.2	1673.9	1854.8	1936.2

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً لبيانات البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

3.2 تغطية الطلب المحلي من الواردات السلعية

يقيس المؤشر نسبة تغطية الطلب المحلي[9] من السلع التي يتم توفيرها عن طريق الواردات، وقد يرتفع مؤشر تغطية الواردات، نتيجة زيادة الطلب على المنتج الذي لا يمكن تلبيته من السوق المحلي، ذلك بسبب ارتفاع الفجوة بين الإنتاج الداخلي والطلب على المنتج، أو بسبب تراجع القُدرة التنافسية للموردين والمنتجين المحليين، أو بسبب تخفيف أو إزالة القيود المفروضة على الواردات.

يتم قياس المؤشر، على النحو التالي من خلال قسمة قيمة الواردات من منتج ما إلى إجمالي الطلب المحلي لنفس المنتج، الذي يحسب من خلال طرح الصادرات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي والواردات[10]، ويطلق عليه نسبة الإكتفاء الذاتي، حيث يستخدم هذا المؤشر لأهداف سياسية محددة كتحقيق الإكتفاء الذاتي وقياس مدى تأثر الدول بالصدمات الخارجية على المستوى القطاعي.

[9] Import Penetration Ratio

$$IPR = \frac{Import}{GDP - Export + Import}$$

[10]

شكل (2) : تغطية الطلب المحلي للمواد الغذائية

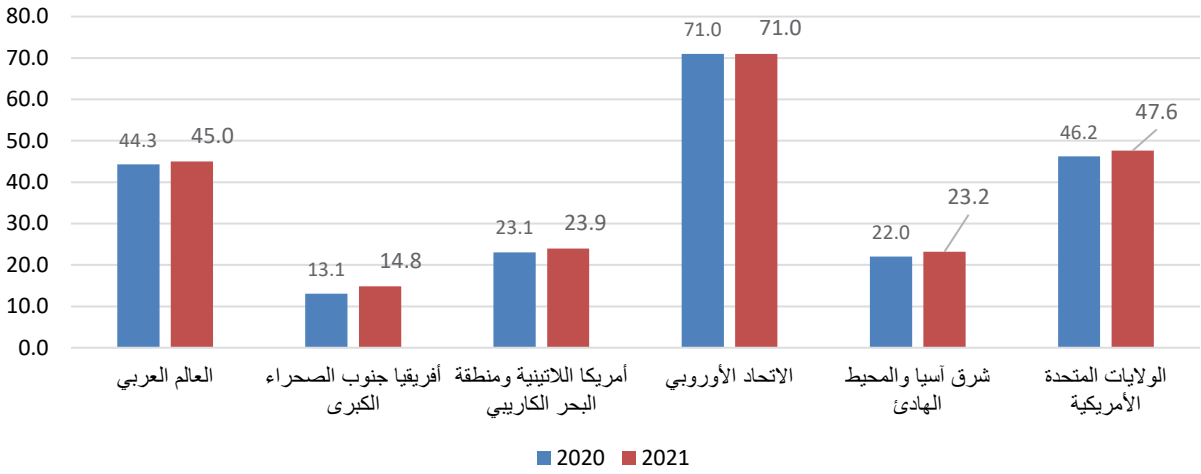

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً لبيانات البنك الدولي (2022)، مؤشرات التنمية العالمية.

على مستوى العالم، تشير النتائج إلى أن نسبة تغطية الطلب المحلي للسلع الغذائية من الأسواق العالمية لدول الإتحاد الأوروبي كمجموعة قد بلغت 71 في المائة خلال عام 2021، في حين يتم تغطية حوالي 29 في المائة من الأسواق المحلية، وتختلف هذه النسبة من دولة لأخرى داخل دول الإتحاد الأوروبي، حيث بلغت نسبة التغطية في المانيا حوالي 42 و 45 في المائة خلال عامي 2020 و 2021 على التوالي، في حين بلغت في فرنسا حوالي 15 و 17 في المائة خلال عامي 2020 و 2021 على الترتيب. بالمقابل ارتفعت نسبة تغطية الأسواق العربية للمنتجات الزراعية من الأسواق العالمية من حوالي 44 في المائة في عام 2020 إلى نحو 45 في المائة في عام 2021، شكل (2).

4.2. تطورات قطاع صناعات الأغذية

بلغت حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي العالمي حوالي 4.3 في المائة في عام 2021، حيث كانت مساهمة هذا القطاع في معدل النمو الحقيقي حوالي 0.09 في المائة في عام 2021، أقل من معدله ما قبل جائحة كوفيد-19 والبالغ نحو 0.12 في المائة في عام 2019. وقد تأثرت صادرات المواد الخام الزراعية منذ عام 2019، نتيجة تراجع مخزون بعض السلع الأساسية في الاقتصاد العالمي على نحو غير مسبوق، بسبب إرتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، والتطورات العالمية الراهنة، إضافة إلى تأثرها بتداعيات جائحة كوفيد-19. في ذات السياق، أشارت منظمة الأغذية والزراعة، إلى أن الزيادة في مؤشر "الفاو" (FAO) لأسعار الحبوب في عام 2022، ترجع إلى مجموعة من العوامل، منها الإضطرابات الكبيرة في الأسواق العالمية، وزيادة درجة عدم اليقين بشأن التطورات الدولية الراهنة، وارتفاع تكاليف الطاقة والمدخلات الوسيطة، واستمرار ارتفاع الطلب العالمي على الغذاء. وتأثرت أيضاً العديد من الدول من الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية [11] العالمية، حيث أثر ذلك بطريقة مباشرة في مكونات سلة الغذاء لمؤشر أسعار المستهلك (CPI) المحلية، وكانت أكثر المناطق في العالم تضرراً أفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى. إضافة إلى ذلك، أشارت منظمة الزراعة والأغذية (FAO) إلى أن أسعار القمح والذرة وصلت إلى مستوى قياسي في عام 2022، بالرغم من انخفاضها في شهر ديسمبر من نفس العام، كذلك انخفضت أسعار الحبوب الأخرى التي عززت من الإمدادات التي ساهمت في خلق منافسة قوية بين المصدرين، وسجل مؤشر أسعار الزيوت النباتية الخاص بمنظمة الزراعة والأغذية أعلى مستوى له خلال عام 2022، بالرغم من انخفاضه في شهر ديسمبر من عام 2022 إلى أدنى مستوى له منذ بداية عام 2021.

[11] World bank (September 2022), Food Security Update.

في ذات السياق، أشار صندوق النقد الدولي أن مؤشري الحبوب، والأغذية والمشروبات سيتراجعان خلال الخمس سنوات القادمة بعد أن شهدا ارتفاعاً حاداً في عام 2022، بسبب التطورات الدولية الراهنة، حيث يتوقع أن يبلغا نحو 176.9 و129.8 نقطة في عام 2027 أقل من المستوى المسجل في عام 2022 والبالغ نحو 205.8 و 143.6 نقطة على التوالي، شكل (3)

شكل (3): توقعات مؤشر الحبوب والأغذية والمشروبات (نقطة منوية) خلال الفترة 2020-2027

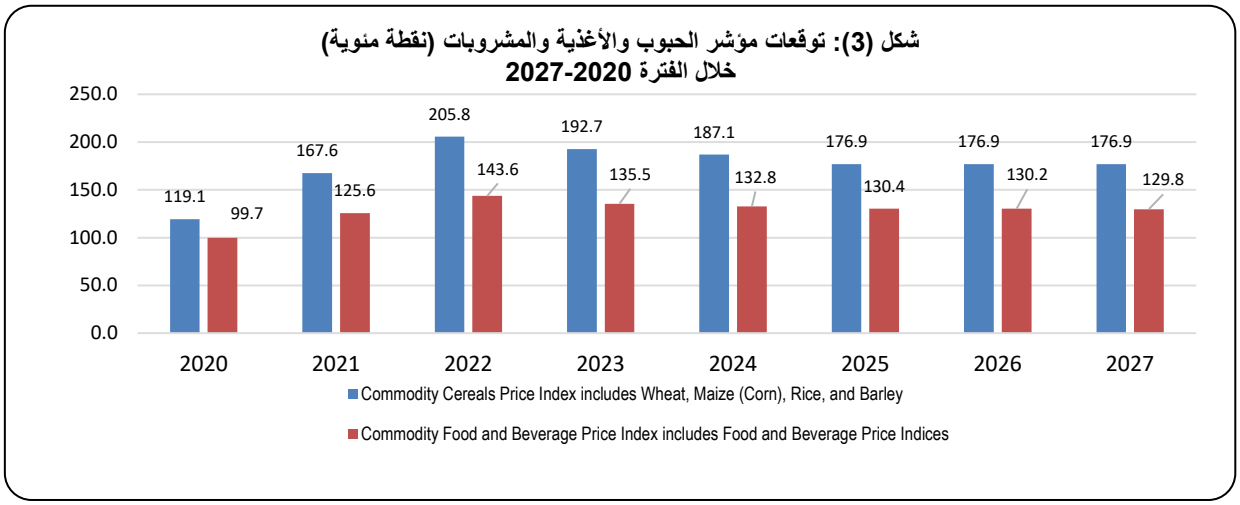

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات السلع

أما بالنسبة لمؤشر أسعار منظمة الزراعة والأغذية (FAO)، للأغذية الأساسية، فقد أرتفع مؤشر كل من الحبوب، والزيوت والدهون، والسكر من 96.6 و83.2 و78.6 نقطة في عام 2019 إلى نحو 154.7 و187.8 و114.5 نقطة في عام 2022 على الترتيب. وقد أدى ذلك إلى تراجع في قيمة صادرات المواد الخام الزراعية من 280 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى نحو 241 مليار دولار أمريكي في عام 2021، شكل (4).

شكل (4): صادرات وحصة المواد الخام، ومؤشر أسعار الأغذية الأساسية

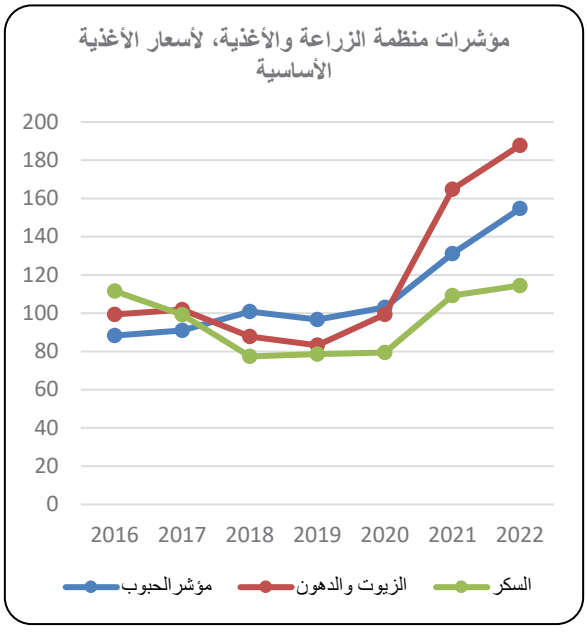

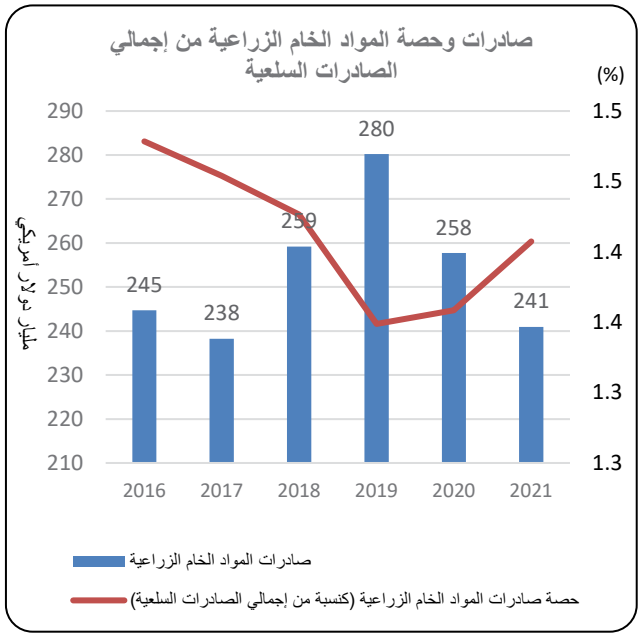

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية العالمية، والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

3. قطاع الزراعة في الدول العربية

1.3. تطورات قطاع الزراعة

شهدت الدول العربية تحسناً في قطاع الزراعة في عام 2021 بعد عام من التعافي بسبب جائحة كوفيد-19، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع (بالأسعار الثابتة) لمجموعة الدول العربية بنحو 1.6 في المائة، لتبلغ حوالي 154 مليار دولار أمريكي وتمثل مساهمته حوالي 5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

جدول 3. معدل النمو الحقيقي ومساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

البنود		2018	2019	2020	2021
معدل النمو الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي)		2.4	0.5	5.8-	3.9
قطاع الزراعة	معدل نمو قطاع الزراعة الحقيقي (%)	3	3.1	1.6	1.6
	مساهمة القطاع الزراعي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	0.17	0.18	0.10	0.10

المصدر: تم حسابها استنادا إلى بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، والبنك الدولي.

على مستوى الدول العربية فرادى، فقد سجلت مساهمة قطاع الزراعة في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إنكماش في بعض الدول العربية في عام 2021، بإستثناء المغرب، ومصر، والبحرين، والأردن، وعُمان، والسعودية، والإمارات، شكل (5).

شكل (5): مساهمة قطاع الزراعة في النمو الاقتصادي الحقيقي للأعوام 2020 و2021

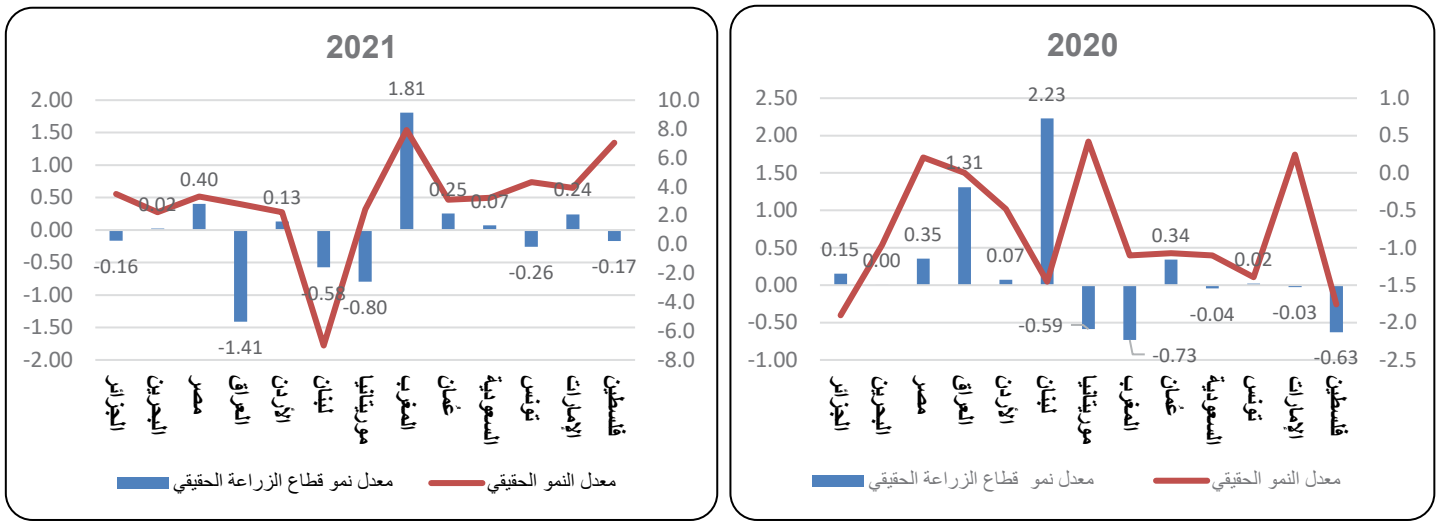

المصدر: اعداد الباحثين وفقا للبيانات من البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

هذا وقد سجلت بعض الدول العربية تحسناً ملموساً في القيمة المضافة لهذا القطاع التي ارتفع في مصر والسعودية والمغرب إلى نحو 47.7 و19.3 و16.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021 على التوالي. تعتبر مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الأعلى في سورية والقمر المتحدة وموريتانيا والسودان، حيث بلغت نحو 39.3 و29.2 و 20.1 و19.8 في المائة في عام 2021 على التوالي، جدول (4).

جدول 4. حصة قطاع الزراعة إلى الناتج المحلي

	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار أمريكي)		حصة قطاع الزراعة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	2020	2021	2020	2021
الأردن	43,746	45,307	5.2	5.2
الإمارات	358,869	419,877	0.9	0.8
البحرين	34,723	38,869	0.3	0.3
تونس	42,533	46,915	10.2	9.1
الجزائر	145,040	158,356	14.1	13.3
جيبوتي	3,440	3,654	1.4	1.4
السعودية	703,368	833,541	2.5	2.3
السودان	27,035	34,326	19.3	19.8
سورية	26,033	18,101	39.4	39.3
العراق	175,134	209,924	6.3	5.0
عُمان	73,971	85,869	2.6	2.4
فلسطين	15,532	18,037	7.1	7.1
قطر	144,411	179,571	0.3	0.3
القُمر	1,200	1,300	29.3	29.2
الكويت	106,377	149,400	0.5	0.4
لبنان	24,677	14,510	8.9	6.1
ليبيا	49,951	42,859	3.2	1.7
مصر	363,092	402,859	11.5	11.8
المغرب	114,662	132,703	11.7	12.6
موريتانيا	7,919	9,715	20.2	20.1
اليمن	18,909	17,017	18.9	18.3
مجموع الدول العربية	2,480,622	2,862,711	6.0	5.4

المصدر: صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022.

من جانب أخر، تشير أخر إحصاءات صادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، أن القيمة المضافة لصناعة الأغذية والمشروبات ارتفعت في أغلب الدول العربية خلال الفترة (2010-2020) باستثناء البحرين وتونس، التي تراجعت القيمة المضافة لصناعة الأغذية والمشروبات بنحو 16.3 و0.2 في المائة على التوالي خلال الفترة المشار اليها، جدول (4).

تعتبر السعودية ومصر والجزائر والمغرب من أكبر الدول العربية من حيث القيمة المضافة لصناعة الأغذية والمشروبات، حيث بلغت نحو 9.1 و6.9 و3.3 و3.2 مليار دولار أمريكي في عام 2020 على الترتيب. في حين بلغت القيمة المضافة لهذه الصناعة في الإمارات وعُمان حوالي 2.9 و1.2 مليار دولار أمريكي على التوالي خلال عام 2020.

جدول 5. القيمة المضافة لصناعة الأغذية والمشروبات في بعض الدول العربية (مليون دولار أمريكي).

الدول	2010	2015	2018	2019	2020	معدل النمو المركب للفترة 2010-2020
الأردن	811.7	1,601.8	1,708.1	1,601.1	1,469.7	6.1
الإمارات*	...	2,623.6	2,842.5	2,749.9	2,911.6	2.1
البحرين	371.0	720.3	64.8	63.6	62.9	16.3-
تونس	1,159.7	1,349.7	1,196.3	1,140.3	1,134.3	0.2-
الجزائر	2,878.7	3,512.9	3,668.7	3,656.8	3,327.6	1.5
السعودية	6,874.5	10,348.2	12,713.5	10,948.0	9,148.0	2.9
العراق	481.1	469.7	802.2	644.4	730.0	4.3
عُمان	400.2	853.2	1,175.6	1,169.9	1,199.4	11.6
فلسطين	274.5	316.2	366.8	409.3	363.8	2.9
قطر	96.3	249.0	376.8	462.1	420.1	15.9
الكويت	441.0	599.6	635.3	630.3	628.4	3.6
المغرب	2,312.7	2,231.0	2,485.8	4,081.9	3,215.6	3.4
مصر	2,610.0	4,103.6	6,767.7	8,106.6	6,899.4	10.2

(*) معدل النمو للفترة (2015-2020)
المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

أما بالنسبة للعاملين في قطاع صناعات الأغذية والمشروبات في الدول العربية المتوفرة حولها إحصاءات فتبلغ نسبتهم ما بين 6.4 و23.0 في المائة من إجمالي العاملين في قطاعات الصناعات التحويلية[12]. في ذات السياق، ارتفع عدد العاملين في قطاع صناعة الأغذية والمشروبات في مصر إلى حوالي 448.9 ألف عامل ما يعادل حوالي 22 في المائة من إجمالي العاملين في قطاع الصناعات التحويلية في مصر في عام 2020، وأستحوذ هذا القطاع في فلسطين على أعلى نسبة للعاملين من إجمالي العاملين في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة تبلغ نحو 23 في المائة في عام 2020.

جدول 6. عدد العاملين في قطاع الأغذية والمشروبات في بعض الدول العربية (ألف نسمة).

الدول	2018	2019	2020
الأردن	47.6	44.3	40.5
الإمارات	88.8	82.0	85.3
البحرين	6.5	6.6	6.7
تونس	68.0	69.6	62.8
الجزائر	28.9	29.4	29.9
السعودية	124.2	109.3	88.3
العراق	45.0	58.4	15.0
عُمان	15.6	15.5	16.0
فلسطين	15.9	20.9	18.7
قطر	13.2	14.4	13.4
الكويت	25.4	24.7	24.2
المغرب	172.4	176.4	233.2
مصر	427.1	433.4	448.9

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

[12] قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

2.3. نصيب الفرد من قطاع الزراعة

بلغ نصيب الفرد من قطاع الزراعة في الدول العربية خلال عام 2021 حوالي 371 دولار أمريكي، وهو مستوى أقل من المتوسط العالمي المقدر بنحو 470 دولار أمريكي في عام 2021. كما تعتبر حصة الفرد في قطاع الزراعة بمعظم الدول العربية أقل بكثير من حصة الفرد في بعض القطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعات التحويلية وذلك باستثناء كل من لبنان وموريتانيا والعراق، حيث يفوق نصيب الفرد في قطاع الزراعة، مستواه في قطاع الصناعات التحويلية، جدول (7).

جدول 7 : مقارنة بين نصيب الفرد في قطاع الصناعات التحويلية والزراعة بالأسعار الثابتة (دولار أمريكي)

	نصيب الفرد من قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة (دولار أمريكي)				نصيب الفرد من قطاع الزراعة بالأسعار الثابتة (دولار أمريكي)			
	2018	2019	2020	2021	2018	2019	2020	2021
الأردن	707.2	700.1	666.9	669.1	176.0	176.2	175.3	176.7
الإمارات	4,342.7	4,480.2	4,551.1	5,079.1	333.9	364.3	350.2	446.4
البحرين	3,932.0	3,976.0	3,792.8	3,847.1	72.6	71.6	72.5	78.5
تونس	557.5	547.2	485.7	515.9	365.6	383.8	381.2	368.6
الجزائر	926.2	877.6	784.9	841.4	487.8	491.8	489.7	475.4
السعودية	2,385.7	2,328.3	2,109.5	2,356.6	495.6	490.0	479.6	493.0
العراق	112.4	117.1	114.4	115.6	198.6	283.4	338.9	273.4
عُمان	1,724.9	1,713.6	1,539.8	1,617.1	413.4	430.8	498.8	546.3
فلسطين	385.8	379.7	312.4	318.0	238.8	234.9	208.4	198.6
قطر	5,571.6	5,400.7	5,120.0	5,461.1	143.4	145.5	175.4	180.9
الكويت	2,427.2	2,365.7	1,623.9	2,201.2	146.9	136.3	133.5	142.9
لبنان	608.6	537.7	429.4	405.0	327.5	336.4	527.0	496.0
مصر	571.2	576.7	574.5	532.2	397.0	403.0	409.2	417.6
المغرب	493.9	505.4	462.9	486.0	368.4	350.3	321.9	374.5
موريتانيا	102.7	101.6	105.8	100.4	362.3	379.2	359.9	338.4
الدول العربية	724.7	713.9	660.5	687.4	365.2	373.3	372.5	371.1
العالم	1,752.8	1,746.0	1,652.1	1,675.9	449.5	457.3	464.6	469.9

المصدر: محسوبة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

3.3. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة

على مستوى دول العالم، استحوذت الصين على أعلى حصة في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في قطاع الزراعة، حيث بلغ متوسط الفترة (1991-2021) حوالي 1107 مليون دولار أمريكي، في حين حلّت أندونسيا في المرتبة الثانية بقيمة بلغت حوالي 1054 مليون دولار أمريكي عن متوسط نفس الفترة الزمنية، شكل (7).

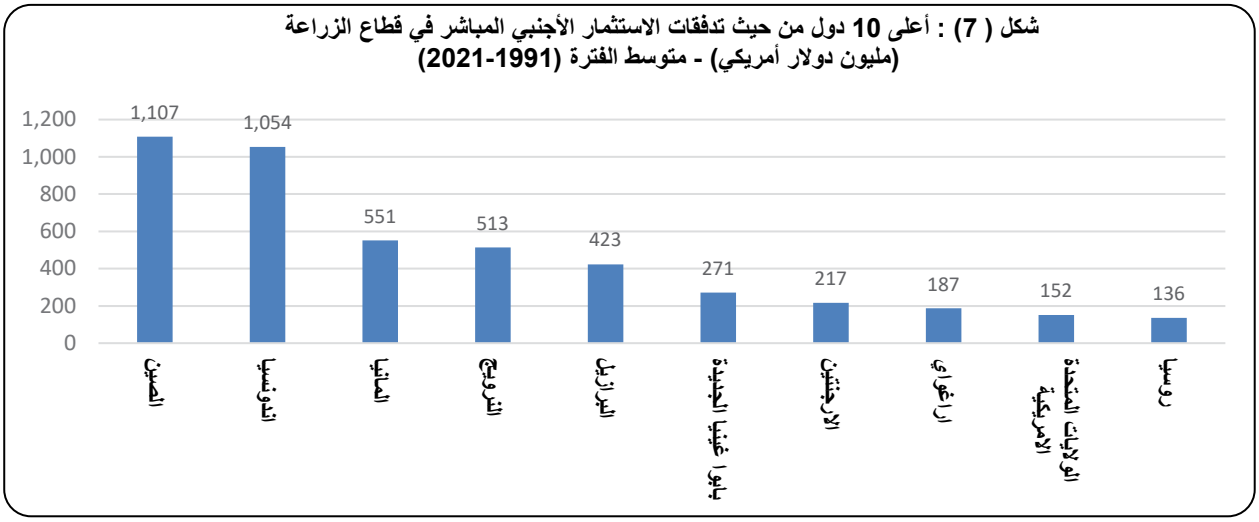

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة

فيما يخص الدول العربية، تشير إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)[13]، إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة الى قطاع الزراعة، حيث بلغت حصتها أقل من 3.0 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية خلال عام 2020، وبلغ حجم التدفقات الواردة أعلى مستوى له في المغرب وذلك على مستوى الدول العربية، (حوالي 2.3 في المائة من إجمالي استثماراتها في عام 2020)، شكل (8).

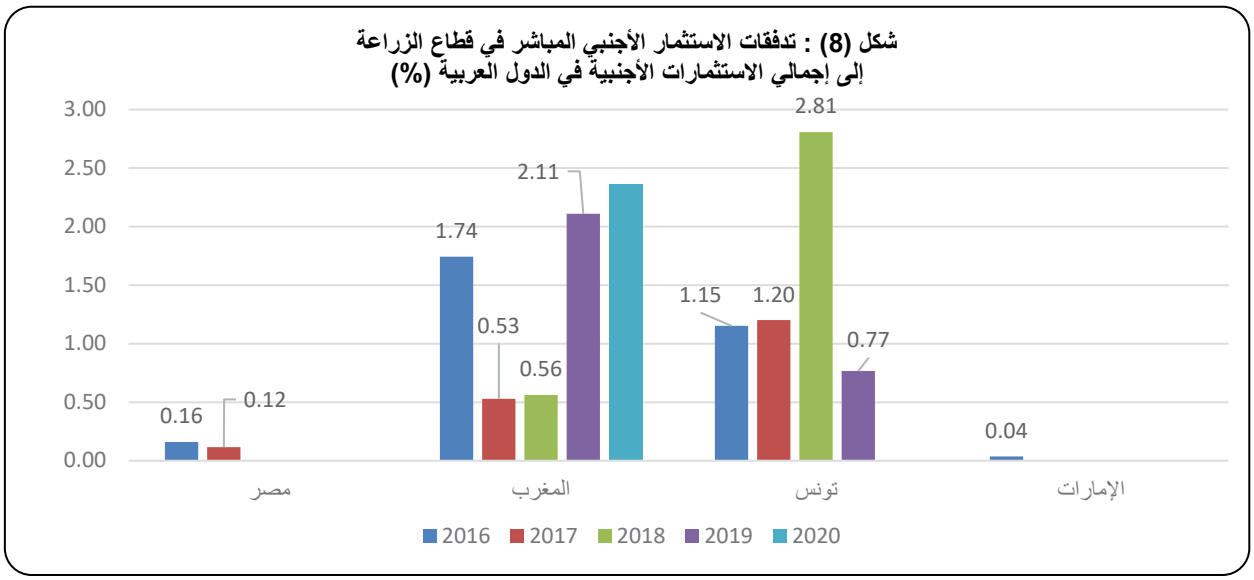

المصدر: قاعدة البيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة (2022).

[13] منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة.

4. التجارة الخارجية لمنتجات الزراعية في الدول العربية

1.4. التجارة الخارجية للصناعات الزراعية

تأثرت التجارة العربية الإجمالية في عام 2020 بتداعيات جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى انكماشها بنحو 14.7 في المائة، إلا أن قيمة المنتجات الزراعية ارتفعت بنحو 1.2 في المائة في عام 2020، ذلك بفضل جهود الدول العربية في دعم قطاع الزراعة والأغذية لاحتواء أثر الجائحة وضمان سلامة وصول الأغذية والمنتجات الزراعية لجميع الأفراد.

في عام 2021، ارتفعت صادرات الأنشطة الاقتصادية (الاستخراجية، والتحويلية، والزراعة)، وشهدت صادرات قطاع الزراعة ارتفاعاً بالأسعار الجارية بنحو 17.4 في المائة، ذلك بفضل جهود الدول في تنفيذ خطط التعافي من جائحة كوفيد-19، وتنفيذ بعض الدول العربية لرؤيتها واستراتيجياتها لعام 2030 التي تهدف إلى التنوع الاقتصادي وعدم التركيز على قطاع محدد، جدول (8).

جدول (8): التجارة الخارجية لمنتجات قطاع الزراعة في الدول العربية

	الواردات					الصادرات					فجوة الصادرات الواردات (مليون دولار أمريكي) عام 2021
	2018	2019	2020	2021	معدل النمو 2020-2021	2018	2019	2020	2021	معدل النمو 2020-2021	
المنتجات الزراعية	62,976	64,303	64,758	71,010	9.7	16,979	17,915	18,438	21,651	17.1	-49,359
حصة المنتجات الزراعية في إجمالي التجارة	7.4	7.5	8.6	7.5		1.6	1.8	2.2	1.8		
إجمالي التجارة	852,930	851,833	755,641	947,372	25.4	1,090,347	1,009,026	831,722	1,179,318	41.8	231,946

المصدر: منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

من جانب آخر، ارتفعت احتياجات الدول العربية من السلع الغذائية الأساسيةخلال عام 2021، بما أدى إلى ارتفاع فجوة المُنتجات الغذائية الأساسية بنحو 6.4 في المائة لتسجل عجزاً مقداره حوالي 76 مليار دولار أمريكي، وسجلت الحبوب أكبر حصة في سلة الفجوة الغذائية بنسبة بلغت حوالي 30 في المائة في عام 2021 مقابل 28.7 في المائة عام 2020. كما بلغت حصة واردات الدول العربية من السلع الغذائية الأساسية حوالي 7.5 في المائة من إجمالي واردات الدول العربية، وبلغت حصة الحبوب منها حوالي 2.4 في المائة في عام 2021، ملحق (1).

في جانب الحبوب، استحوذت منتجات القمح على أعلى حصة في واردات الدول العربية، حيث بلغ ما تم استيراده من القمح حوالي 44.3 في المائة من إجمالي واردات الحبوب للدول العربية من الأسواق العالمية وذلك بما قيمته 10.5 مليار دولار أمريكي في عام 2021. كما ارتفع العجز في ميزان الحبوب في عام 2021، لتبلغ قيمة فجوة التجارة الخارجية للدول العربية من الحبوب حوالي 22.7 مليار دولار أمريكي، منها حوالي 10.1 مليار دولار أمريكي للقمح، وحوالي 6.1 مليار دولار أمريكي للذرة، وحوالي 4.1 مليار دولار أمريكي للأرز، وحوالي 2.4 مليار دولار أمريكي للشعير، ملحق (2).

2.4 متوسط كفاية الإمدادات من الطاقة الغذائية

تتضمن مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي[14] فصلين، يتفرع منهما ثمانية أبعاد. الفصل الأول يخص **المحددات الثابتة والديناميكية** (Static and Dynamic Determinants) وتشمل ستة أبعاد [15] وهي التوفر، والوصول المالي، والوصول الاقتصادي، والاستفادة، والقابلية للتأثر، والصدمات، في حين يشير الفصل الثاني[16] إلى **النتائج** (Outcomes) ويشتمل على بعدين هما: التمكن، والاستخدام.

يتكون البعد الخاص بالتوفر (Availability) ضمن فصل المحددات الثابتة والديناميكية في مؤشر إمدادات الطاقة الغذائية على المؤشرات الفرعية التالية:

- متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية[17]، الذي يُقارن مؤشر الإمدادات الغذائية بالمُتطلبات.
- متوسط قيمة إنتاج الغذاء، الذي يركز على تطور الإنتاج الغذائي الكلي.
- حصة إمدادات الطاقة الغذائية المُستمدة من الحبوب والجذور والدرنات، الذي يهتم بالمواد الغذائية الأساسية في الإمدادات الغذائية.
- متوسط توافر البروتينات.
- متوسط إمداد البروتين من أصل حيواني.

يشير مؤشر إمدادات الطاقة الغذائية إلى الغذاء المتاح لاستهلاك السكان، حيث يتم التعبير عنه بالسعرات الحرارية أو الكيلوجول للفرد في اليوم، ويعطي تقديراً للكمية الإجمالية للطعام المستهلك، كما يعكس كلاً من الطعام المُستهلك والطعام المُهدر في آن واحد في الدول. في هذا السياق، يختلف المقياس باختلاف المناطق ودول العالم بشكل عام، كما يرتبط إمداد الطاقة الغذائية[18] بمعدل السمنة في الدول المعنية.

يتم قياس مؤشر إمداد الطاقة الغذائية (كيلو كالوري / للفرد / اليوم) على المستوى الوطني ويعمل كتقدير لكمية السعرات الحرارية من الأطعمة المتاحة للاستهلاك البشري. لا يقدم هذا المؤشر أي معلومات عن القدرة على تحمل تكاليف الطاقة الغذائية أو الحصول عليها أو استهلاكها من قبل المجموعات السكانية المختلفة داخل بلد معين، مما يعني أن الإمدادات الوطنية لا تتضمن استهلاك الطاقة الغذائية الكافية من قبل الفئات الضعيفة من الناحية التغذوية. مع ذلك، يمكن أن يكون مفيدًا لتحديد ما إذا كانت الإمدادات الغذائية لبلد ما تحتوي على طاقة غذائية كافية لتلبية احتياجات السكان الإجمالية، وما إذا كان يلزم اتخاذ تدابير لتحسين كمية الطاقة الغذائية المتاحة للسكان.

تُقاس قيمة المؤشر بنقطة مئوية حول إمدادات الطاقة الغذائية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية[19]، وتعني القيمة التي تزيد عن 100 نقطة مئوية أن الإمدادات الغذائية تفوق احتياجات الدولة، بالمقابل تشير القيمة أقل من 100 نقطة إلى أن الإمدادات الغذائية أدنى من احتياجات الدول.

---

[14] FAO, Statistics Division (2013), New approaches to the measurement of food security

[15] AVAILABILITY, PHYSICAL ACCESS, ECONOMIC ACCESS, UTILIZATION, VULNERABILITY, SHOCKS.

[16] ACCESS, UTILIZATION.

[17] Average Dietary Energy Supply Adequacy.

[18] Dietary Energy Supply

[19] Average Dietary Energy Requirement

شكل (9) : متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2017-2021

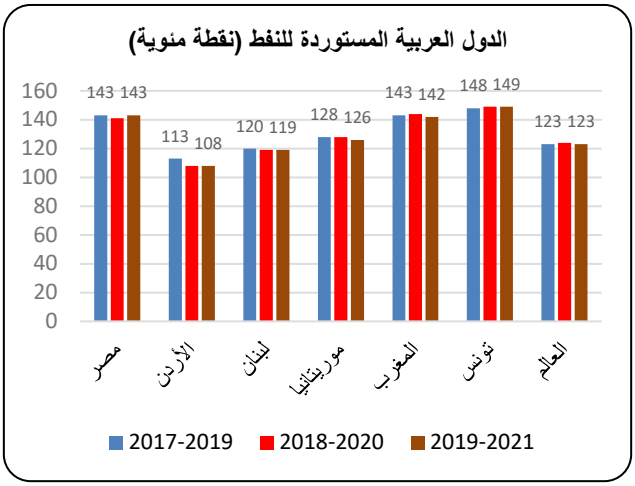

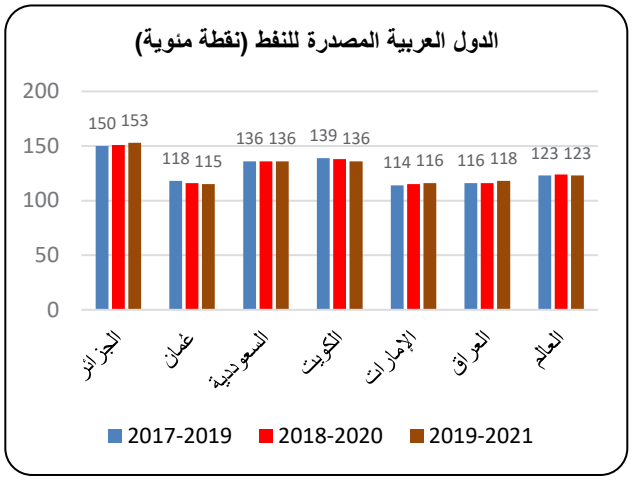

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الأمن الغذائي

تشير الإحصاءات إلى أن إمدادات الغذاء تفوق احتياجات الدول العربية المتوفر عنها بيانات خلال الفترة (2017- 2021)، مع تفاوت قيمة المؤشر من دولة لأخرى. وتبلغ القيمة الأعلى في كل من تونس والجزائر ومصر والمغرب، وبدرجة أقل في السعودية والكويت، شكل (9). يبلغ متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية في الدول العربية حوالي 134 في المائة وهي أعلى من المتوسط العالمي البالغ نحو 123 نقطة مئوية.

5. التحديات التي تواجه قطاع الزراعة في الدول العربية

يعتبر أداء قطاع الزراعة، ضعيف نسبياً في الدول العربية مقارنة بالعديد من الدول بالأقاليم الأخرى، حيث يواجه هذا القطاع عدة تحديات نذكر منها:

- تراجع الموارد المائية في الدول العربية وارتفاع نسبة الفاقد من المياه، إضافة إلى أن ضعف نصيب الفرد من الماء الذي يقدر بنحو 1.0 ألف متر مكعب في المتوسط، (مقابل متوسط عالمي يبلغ حوالي 7.7 ألف متر مكعب)، ساهم بدرجة كبيرة في ضعف مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض كفاءة الري وعدم استخدام التقنيات الحديثة في ري المحاصيل الزراعية في بعض الدول العربية، مما أدى إلى ضعف القدرة الإنتاجية الزراعية.
- تقلص الأراضي الزراعية خاصة مساحات الغابات والمراعي في الدول العربية، بنحو 8.0 و2.4 في المائة خلال الفترة 2010-2021، لتبلغ نحو 37.9 و379.8 مليون هكتار في عام 2021 مقارنة بنحو 94.9 و494.3 مليون هكتار في عام 2010 على التوالي.
- ارتفاع معدلات البطالة في بعض الدول العربية.
- ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الكبيرة، ساهم بدرجة كبيرة في تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية.
- زيادة مستوى التحديات التي تواجه قطاع صناعة الأغذية ببعض الدول العربية.
- عدم توفر المواد الأولية الأساسية التي تدخل في العملية الإنتاجية في الصناعات الأخرى بالأسواق المحلية، مما يتطلب استيرادها من الأسواق الخارجية، وبالتالي زيادة تكلفة الإنتاج.
- زيادة تكاليف الطاقة في بعض الدول العربية، ساهم في تراجع أداء القطاع الزراعي فيها.
- صعوبة توفير التمويل اللازم ونقص في السيولة ساهم في ضعف أداء القطاع الزراعي.
- انخفاض مستويات البنية التحتية المطلوبة في قطاع الإنتاج السلعي في بعض الدول العربية، أدى إلى تراجع القدرة التنافسية لهذا القطاع.
- تركز الصادرات السلعية نتيجة لاستحواذ الوقود المعدني على أعلى حصة منها، مقابل انخفاض حصة الصادرات السلعية من المنتجات الغذائية في بعض الدول، وذلك إضافة لانخفاض الميزة النسبية للدول العربية إلى أقل من 10 سلعة.
- ضعف التقنيات الحديثة المستخدمة في العملية الإنتاجية في قطاع الزراعة.

6. النتائج والتوصيات وآفاق التطوير

النتائج

تأثرت الأنشطة الاقتصادية والتجارة الخارجية في جميع أنحاء العالم سلبياً بتداعيات جائحة كوفيد-19، إلا أن قطاع الزراعة وصناعة الأغذية أثبت أنه أكثر مرونة من القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة الأولى من تفشي الجائحة، وقد تم تفادي رفع أسعار المحاصيل الأساسية في بعض الدول بفضل الجهود والسياسات الحكومية، حيث نجحت هذه السياسات في منع التقلبات بتجارة الأغذية والمنتجات الزراعية، بما في ذلك أسواق المواد الأولية. إلا أن التحديات خلال الجائحة في مجالات النقل والخدمات اللوجستية ساهمت في تباطؤ نقل المُنتجات الزراعية والغذائية حول العالم، بما أدى إلى زيادة تكاليف الشحن والنقل، حيث تعتبر سهولة حركة المنتجات الغذائية والزراعية أمراً أساسياً لضمان سلسلة التوريد المرنة.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

- إنخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة مقارنة مع التكتلات الاقتصادية الأخرى.
- تراجع القدرة الإنتاجية بالقطاع الزراعي في العديد من الدول العربية، وبالتالي ضعف مساهمة قطاع الزراعة في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في تلك الدول.
- تدني الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقطاع الزراعة في بعض الدول العربية.
- ارتفاع مستوى الواردات من السلع الغذائية والزراعية لتغطية نقص المعروض من الإنتاج المحلي ببعض الدول العربية.

- نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الدول العربية، أقل من المتوسط العالمي.
- استحواذ منتجات القمح على أعلى حصة في واردات الدول العربية من الحبوب من الأسواق العالمية.
- ارتفاع احتياجات الدول العربية من السلع الغذائية الأساسية في عام 2021، أدى إلى ارتفاع فجوة المُنتجات الغذائية الأساسية، لتبلغ نحو 76 مليار دولار أمريكي.
- انخفاض حصة منتجات القطاع الزراعي في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية.
- ارتفاع مؤشر كفاية الإمدادات من الطاقة الغذائية لاحتياجات الدول العربية عن المتوسط العالمي خلال السنوات 2017-2021.
- نسبة تغطية الطلب المحلي للسلع الغذائية من الأسواق العالمية في عدد من الدول العربية تفوق 45 في المائة.

التوصيات و آفاق تطوير قطاع الزراعة

- تذليل الحواجز والتدابير التي تشوه تجارة المُنتجات الزراعية، وتحديد الفوائد التي يمكن أن يتم تقديمها لسوق السلع الغذائية والمنتجات الزراعية، حيث إن هذه التدابير قد يكون لها آثار كبيرة وإيجابية على رفاه المُستهلكين والمنتجين، وبالتالي توفير الأمن الغذائي.
- زيادة دعم قطاع الزراعة وتطوير السياسات المتعلقة بتجارة المُنتجات الزراعية، كالتعريفات الجمركية، وتكلفة المُدخلات الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية والقيود الاخرى التي تحد من تنمية القطاع، ذلك بهدف زيادة القدرة التنافسية لصادرات المُنتجات السلعية الغذائية وبالتالي تعزيز المكاسب من تجارة قطاع الأغذية والمنتجات الزراعية.
- القيام بالدراسات التحليلية المُستفيضة في هذا المجال بهدف مساعدة الدول العربية على اتخاذ القرارات وتبني السياسات الملائمة التي من شأنها أن تعزز من تجارة السلع الغذائية والمنتجات الزراعية.
- تحسين بيئة الأعمال وزيادة الاستثمار في قطاع الزراعة والمجالات الرئيسة مثل البنية التحتية والتعليم والبحث العلمي والتقنيات الحديثة، وتقديم الحوافز الضريبية والتسهيلات الائتمانية في هذا الشأن، لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- تبني خطط وطنية تهدف إلى تحسين مستويات الجودة بقطاع الزراعة والقطاعات الإنتاجية ذات الصلة وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي.
- التأكيد على أهمية أن سلاسل الإمداد للسلع الغذائية تعمل على النحو المنشود، وأن مستوى البنية التحتية اللازم لذلك متوفر لضمان وصول المنتجات الغذائية للمستهلك العربي بالجودة المناسبة.
- استيراد التقنيات الحديثة اللازمة لتطوير أداء القطاع الزراعي، بهدف زيادة القيمة المضافة والقدرة التنافسية لهذا القطاع.

الملاحق

ملحق (1)

فجوة السلع الغذائية الأساسية في الدول العربية (مليون دولار أمريكي)

المنتجات	الصادرات(مليون دولار أمريكي)			الواردات (مليون دولار أمريكي)			الفجوة بين الصادرات والواردات		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021	2019	2020	2021
الأشجار الحية والنباتات الأخرى، لب الأشجار، الجذور،	119	73	79	453	409	516	334.1-	336.3-	437.1-
النباتات الصالحة للأكل وبعض الجذور والأدران.	3,411	3,408	3,792	5,084	5,176	5,503	1,673.9-	1,767.4-	1,710.8-
الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ.	5,647	5,612	6,739	8,568	8,364	8,921	2,921.4-	2,751.7-	2,182.1-
القهوة والشاي والمتة والبهارات.	1,024	1,153	1,256	4,329	4,547	4,760	3,305.9-	3,394.5-	3,503.6-
الحبوب.	235	283	1,002	20,484	20,823	23,732	20,249.0-	20,539.7-	22,730.3-
منتجات صناعة المطاحن، النشا، الشعير، الأنسولين، غراء القمح.	593	492	563	1,734	1,548	1,774	1,140.8-	1,056.0-	1,211.5-
البذور الزيتية، والفواكه الزيتية، الحبوب المتنوعة، البذور.	749	809	968	5,392	5,810	6,747	4,642.9-	5,001.1-	5,779.0-
الصمغ، العلك، الراتينجات والمستخلصات والمصول النباتية الأخرى.	169	179	176	245	243	187	76.7-	64.2-	10.2-
المواد النباتية المجدولة، والمنتجات النباتية غير المصنفة في مكان آخر.	12	14	12	57	44	45	45.0-	29.7-	33.4-
الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومشتقاتها والدهون المعدة للأكل والشمع الحيواني والنباتي.	2,136	2,761	3,463	6,446	6,482	9,483	4,310.0-	3,720.4-	6,020.0-
تحضير اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية الأخرى.	1,481	1,510	1,558	1,879	1,819	1,821	398.3-	308.6-	262.7-
السكر والحلويات.	1,364	1,913	2,238	4,981	5,274	6,064	3,617.4-	3,360.3-	3,826.8-
الكاكاو والمستحضرات منه.	815	735	738	2,701	2,275	2,401	1,886.0-	1,539.4-	1,662.6-
مستحضرات الحبوب، الأزهار، النشاء والحليب ومنتجات	1,873	2,056	2,232	6,359	6,645	6,790	4,485.9-	4,589.0-	4,558.2-
مستحضرات الخضروات والفواكه والمكسرات والأجزاء الأخرى من النباتات.	1,781	1,574	1,728	3,758	3,460	3,447	1,976.3-	1,885.6-	1,719.7-
المستحضرات الصالحة للأكل الأخرى.	1,472	1,574	1,797	5,022	5,134	5,483	3,549.1-	3,559.4-	3,685.8-
الإجمالي الصادرات والواردات للمنتجات (01-21))	30,919	31,374	36,647	104,032	102,816	112,695	73,113.4-	71,442.0-	76,048.3-

المصدر: منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

ملحق (2)

فجوة التجارة الخارجية العربية من الحبوب (مليون دولار أمريكي)

التصنيف السلعي المنسق	أسم المنتج	واردات الدول العربية من الاسواق العالمية (مليون دولار أمريكي)			صادرات الدول العربية للأسواق العالمية (مليون دولار أمريكي)			الفجوة بين احتياجات الدول وصادراتها (مليون دولار أمريكي)		
		2019	2020	2021	2019	2020	2021	2019	2020	2021
10	**الحبوب، ومنها :**	20,484	20,823	23,732	235	283	1,002	20,249-	20,540-	22,730-
'1002	دقيق الجاودار	0	1	0	0	0	0	0-	1-	0-
'1007	حبوب الذرة الرفيعة	42	25	14	1	1	1	42-	23-	13-
'1008	الحنطة السوداء والدخن وبذور الكناري والحبوب الأخرى (باستثناء القمح والميسلين والشعير).	55	53	53	8	6	7	47-	47-	46-
'1001	القمح والميسلين	8,401	8,918	10,502	36	56	381	8,365-	8,861-	10,122-
'1004	الشوفان	26	39	27	9	9	10	17-	30-	16-
'1003	الشعير	1,529	1,834	2,532	33	84	180	1,496-	1,749-	2,352-
'1005	الذرة أو حبوب الذرة	5,231	5,185	6,425	31	45	339	5,199-	5,141-	6,086-
'1006	الأرز	5,199	4,768	4,177	98	81	84	5,101-	4,687-	4,093-

المصدر: منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

قائمة المراجع

1. كرار عبد الغني وعوج بن عمر (2021)، قياس أثر النمو الزراعي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التنظيم والعمل.
2. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان.
3. صندوق النقد العربي (2022)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2021، 2020، 2019).
4. منظمة الزراعة والأغذية العالمية، والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.
5. برنامج الامم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة البيانات الاحصائية
6. Abdul Ghafoor Awan, and Atteqqa Alam (2022), Impact of Agriculture Productivity on Economic Growth: A Case Study of Pakistan, IISTE ISSN 2224-6096 (Paper) ISSN 2225-0581 Vol.5, No.7, 2015.
7. IMF, Database Portal.
8. International Trade central, Trademap (2022).
9. Kamil Sertoğlu and others (2017),The Contribution of Agricultural Sector on Economic Growth of Nigeria, International Journal of Economics and Financial Issues, ISSN: 2146-4138
10. Nobuya Haraguchi, Charles Fang Chin Cheng and Eveline Smeets (2016), The importance of manufacturing in economic development: Has this changed, United Nation Industrial Development Organization (UNIDO).
11. United Nation Industrial Development Organization (UNIDO), Database.
12. UNIDO (2022), International Yearbook of Industrial Statistics.
13. UNIDO, World Manufacturing Production, Quarter III 2022.
14. Shelly Sharma and Kuldip Kaur (2015), Impacts of Food Processing Industry on Economic Growth, FDI and Exports of India, Pacific Business Review International, Volume 7, Issue 12.
15. World Trade Organization, Statistical Database.
16. World bank, World Development Indicators.
17. World bank (September 2022), Food Security Update.
18. World Agriculture and Food Organization, Database.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف رقم: 6215000 (9712+)
فاكس رقم: 6326454 (9712+)
البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae
موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND